



الافتتاحية

المشاركة في القضايا السياسية والدولية

المجلس دائمٌ قويٌّ، والحكومات في العالم تستفيد من هذا الدعم القوي لبرلماناتها، إن كان في المفاوضات، أو في بناء العلاقات، أو في المشاركات العملية. إن مشاركتكم في القضايا السياسية والدولية والدبلوماسية مهمة. أحد النماذج على هذه الأعمال الجيدة هو «قانون المبادرة الاستراتيجية»، فهو من الأعمال المميزة جدًا.

قضية ساخنة

قضية غزّة ما زالت قضية العالم الإسلامي الأولى

ما زالت قضية غزّة قضية العالم الإسلامي الأولى. إن ما ذكرته للمجلس بشأن القضايا الخارجية والنشاط في مجال الدبلوماسية وأمثال هذه الأمور؛ تُشكّل قضية غزّة هذه أحد مصاديقه. لا تهذؤوا، لا تستكثروا، فالعمل مهمٌ. صحيحٌ أنه الآن، ومع مرور أشهر، لم تعد تلك الحماسة الأولى موجودة لدى العديد من الأشخاص، لكن واقع الأمر أنّ هذه الأيام تحظى بأهمية أكبر من تلك التي كانت في الأيام الأولى، وقوة المقاومة تظهر بنحو أكبر يومًا بعد يوم. تقف قوة ضخمة على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، مثل أمريكا، خلف الكيان الصهيوني الغاصب، وهم يحاربون مجموعة مقاومة، لكتهم عجزوا عن إخضاعها. ولأنهم لا يستطيعون إخضاع حماس والمقاومة، يصتّون جام غضبهم على الناس. يُلقون القنابل فوق رؤوس الناس والمدارس والمستشفيات والأطفال والنساء، ويجري ارتكاب الجرائم وممارسة الوحشية بأقصى درجاتها على مرأى من عيون الناس حول العالم. وبات الناس حول العالم يُدينون الكيان الغاصب والخبيث. ولم ينته الأمر، بل إنّ القضية ما زالت مستمرة. فلتكونوا نشطين، إن شاء الله.

طلب القائد

العلاقة البنّاءة مع الحكومة الجديدة

إنّ المهمة الفورية للمجلس [هي] التصويت على التشكيلة الوزارية التي سيعرضها السيد بزككيان (حفظه الله) على المجلس، إن شاء الله. هذه هي مهمتكم العاجلة والمستعجلة. طبعًا، بقدر ما يتم الإسراع في منح الثقة للتشكيلة الحكومية، وفي بدء الحكومة بممارسة دورها، فإنّ هذا أفضل للبلاد. [كذلك] إنّ الوصية المؤكدة التي دونتها هنا هي العلاقة البنّاءة مع الحكومة الجديدة. على الجميع المساعدة حتّى يتمكن رئيس الجمهورية المُنتخب من أداء مهامه التي يتحملها تجاه البلاد. إذا استطعنا التصرف بنحو يُسهم في نجاح رئيس الجمهورية، فإنّه نجاح لنا جميعًا. إذا حقّق هو النجاح في إدارة البلاد، وفي دفع اقتصادها إلى الأمام، وكذلك في قضاياها الدولية وشؤونها الثقافية، فقد حقّقنا جميعًا النجاح. نجاحنا جميعًا. يجب أن نُؤمن بهذا حقًا ومن أعماق وجودنا.

تبيان

توصيات إلى مجلس الشورى الإسلامي

قيل الكثير حول المجلس - ملاحظات، توصيات، وأحيانًا انتقادات - لكن هناك مسائل لم يتم التطرّق إليها بعد، ومسائل يمكن تكرارها، فبعض الكلام لا ضير في تكراره أيضًا.

التعاون بين السلطات

يعدّ المجلس جزءًا مهمًا من النظام السياسي في البلاد. من البديهي أنّ الأجزاء المختلفة للنظام يجب أن تشكّل معًا «كُلًّا»، أن تشكّل «مجموعة واحدة»؛ أي لا بدّ للسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والقوّات المسلحة - التي هي جزء من السلطة التنفيذية بنحو ما - أن تشكّل بعضها مع بعض «كُلًّا». إذا لزم [الأجزاء النظام هذه] أن تشكّل «كُلًّا»، فلا بدّ إذاً أن تقوم علاقة وارتباط فيما بينها، ويجب عليهم العمل معًا، يجب عليهم مساعدة بعضهم بعضًا، وفي حالات معينة يجب عليهم التساهل في ما بينهم، وأحيانًا يجب عليهم تذكير بعضهم بعضًا، ومساعدة بعضهم بعضًا.

سيادة الأخلاق

النقطة [الأخرى] تتعلّق بسيادة الأخلاق في المداولات التي تحصل تحت قبة المجلس، أعزائي! ينبغي أن يكون المجلس مركزًا لتعميم السكينة والطمأنينة وبثهما على مستوى الرأي العام في البلاد؛ عليكم أن تتبّوا من المجلس أوضاعًا إيجابية للناس؛ فلا ينبغي للمجلس أن يغدو مصدر توتر للرأي العام الشعبي، أو مصدرًا للتشاؤم والسلبية، الأمر الذي كان يُشاهد أحيانًا عند بعض النواب في بعض المجالس. لا شكّ في أنّ غالبية النواب قد كانوا ملتزمين دائمًا بهذه المباني المهمة والمعتبرة، وحقيقة نحن نقول هذا من دون مجاملات، هذا هو الواقع، بيد أنّه شوهد خلاف ذلك أيضًا في بعض الحالات.

سنّ القوانين

النقطة التالية ترتبط بسنّ القوانين. من الطبيعي أن التشريع يتصدّر لائحة المهام الخاصة بمجلس الشورى الإسلامي، فالقانون هو الذي يضع الأمور على السكّة، هو الذي يرسم خارطة الطريق لحركة القوى التنفيذية في البلاد، هذا هو [جوهر] القانون. لا بدّ أن يكون الهدف من القانون تقدّم البلاد وخدمة الناس. وثمة مسألة أخرى فيما يتعلّق بالقانون، [وهي] تجنّب الإكثار من القوانين، وهذه مسألة سأعود لها مجددًا أيضًا. إنّ الإكثار من القوانين واحدة من مشاكلنا، فهو يُشكّل معضلة للبلاد.

الرقابة

النقطة التالية حول الرقابة. طبعًا لم يرد في الدستور لفظ «رقابة المجلس»، بيد أنّه يوجد أحكام جمّة في خصوص المجلس حول السؤال، والتنبيه، والتحزّي، والتحقيق، وهذا دليل على ضرورة الرقابة؛ فلماذا تقومون بالتحقيق أو التحزّي أو السؤال، أو تصدرون تنبيهًا؟ من أجل أن يصبح لديكم اطلاع. إذن، الرقابة على السلطة التنفيذية هي إحدى مهام المجلس.

◆ إن الوصية المؤكدة التي دونتها هنا هي العلاقة البتاءة مع الحكومة الجديد. إذا استطعنا التصرف بنحو يسهم في نجاح رئيس الجمهورية، فإنه نجاح لنا جميعًا.

◆ ينبغي أن يكون المجلس مركزًا لتعميم السكينة والطمأنينة وبثهما على مستوى الرأي العام في البلاد؛ عليكم أن تبتوا من المجلس أوجهًا إيجابية للناس؛ فلا ينبغي للمجلس أن يغدو مصدر توتر للرأي العام الشعبي، أو مصدرًا للتشاؤم والسلبية، الأمر الذي كان يُشاهد أحيانًا عند بعض النواب في بعض المجالس.

◆ قضية غرة ما زالت قضية العالم الإسلامي الأولى.

◆ قوة المقاومة تثبت نفسها بنحو أكبر يومًا بعد يوم. تقف قوة ضخمة على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، مثل أمريكا، خلف الكيان الصهيوني الغاصب، ويحاربون مجموعة مقاومة، لكنهم عجزوا عن إخضاعها.

◆ ليس المجلس مؤسسة للمساءلة فحسب، بل مؤسسة مسؤولة أيضًا. إن المجلس ركن من أركان الدولة، وهو هيئة مقررة، وكل مؤسسة مقررة وعاملة هي مسؤولة أيضًا

تذكير

هذه هي مهمتكم العاجلة

إن المهمة الفورية للمجلس [هي] التصويت على التشكيلة الوزارية التي سيعرضها السيد بزشكيان (حفظه الله) على المجلس، إن شاء الله. هذه هي مهمتكم العاجلة والمستعجلة. طبعًا، بقدر ما يتم الإسراع في منح الثقة للتشكيلة الحكومية - طبعًا بعد إنجاز الخطوات الضرورية - وفي بدء الحكومة بممارسة دورها، فإن هذا أفضل للبلاد. لكنكم تتحملون أتم، وكذلك رئيس الجمهورية المنتخب الموقر، مسؤوليات جسام. فمن هو الشخص الذي ينبغي أن يُشترع له الميدان؛ ميدان الاقتصاد، ميدان الثقافة، ميدان الإعمار والبناء وميدان الإنتاج؟

تعداد | عدد قادة الثورة الإسلامية

خصائص الوزير في الحكومة:

- أمينًا
- صادقًا
- متديّنًا
- معتقدًا من أعماق وجوده بالجمهورية الإسلامية والنظام الإسلامي
- الإيمان
- الأمل بالمستقبل
- التشريع
- الكفاءة
- الانعدام السوايق السيئة
- امتلاك رؤية وطنية

دعاء

نرجو الله المتعالي أن يقدر ما فيه خير الإسلام والمسلمين، وخيركم، وخير الشعب. أسأل الله أن يحفظكم جميعًا، إن شاء الله، وأن يُرضي عتّا الروح المطهرة للإمام [الخميني] الجليل، والأرواح المطهرة للشهداء، وأن يُرضي عتّا القلب المقدس لصاحب العصر (أرواحنا فداه).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



نظام فكري

ليس المجلس مؤسسة للمساءلة فحسب!

ليس المجلس مؤسسة للمساءلة فحسب، بل مؤسسة مسؤولة أيضًا. خلافًا لتصور الكثيرين الذين يظنون أن المجلس مؤسسة للمساءلة فحسب، يوجه الأوامر للحكومة عبر وضع القوانين، ثم يقوم بالمساءلة والاستجواب، وأمور من هذا القبيل. نعم، هذه من وظائف المجلس، لكن المجلس مسؤول أيضًا. لذا على المجلس أن يولي دائمًا الأهمية اللازمة لموضوع مساءلته، فعلى المجلس وظائف لا بدّ أن يؤديها، وإن لم يؤديها ستتّم مساءلته. من هي الجهة التي يُعدّ المجلس مسؤولًا أمامها؟ في الدرجة الأولى هو مسؤول أمام الله، فنحن مؤمنون، ونعلم أنه سيأتي يوم يُسأل فيه عن تفاصيل أعمالنا وأفعالنا. عندما تستون قانونًا وتشترعونه، أو توقعون على مرسوم؛ لا بدّ أن يكون لديكم جواب عن ذلك [يوم القيامة]. علينا جميعًا أن نفكر في هذه المسؤولية الكبيرة. إنها مسؤولية أمام الله، وهي فوق كلّ المسؤوليات والمساءلات، وأخطر، ولا بدّ أن يكون الاهتمام بها أكبر. ثم بعد ذلك تأتي المسؤولية أمام الناس أيضًا. طبعًا، عندما يلمس الناس من أحد المجالس أمرًا يخالف توقعاتهم [من هذا المجلس]؛ لن يمسكوا بتلابيبه، فليس من آية قانونية لذلك، لكن يمكن للمرء أن يلحظ رضاهم من عدمه، في حركتهم ومسلكتهم وردود أفعالهم.

درس عملي

خصائص القانون الجيد

للحقوق الجيد خصائص، إحداها أن يكون قائمًا على أساس التخصّص. ولا شكّ في أنّي - أنا العبد - على علم بأنّ مركز أبحاث المجلس يقوم بأعمال جيّدة، وأنه تجري في اللجان دعوة مختلف المتخصّصين، فنحن مّطلعون على هذا. وكلّما كان القانون قائمًا على التخصّص، كان هذا القانون أفضل، هذه إحدى الخصائص. ثانيًا: أن يكون غير قابل للتأويل. فالقانون الذي لا يكون صريحًا، ويقبل التأويل، يمكن أصحاب النوايا السيئة - الذين أُعبر عنهم بـ «خبراء القانون المنتهكون للقانون» [٣] - من استغلاله. فلا تسمحوا بذلك؛ [سئوا] قوانين صريحة وغير قابلة للتأويل. والأمر الآخر، أن يكون قابلاً للتنفيذ تبعًا لإمكانات البلاد. فأحيانًا، يُقرّ المجلس قانونًا لا يسع الحكومة [تطبيقه]؛ أي إنّ إمكانات ومقدّرات البلاد لا تُمكن من حمل هذا العبء؛ إمّا بسبب الميزانية، أو بسبب قضايا أخرى مختلفة. فلا بدّ من مراعاة هذا [الأمر] أيضًا. وأن يكون منسجمًا مع السياسات العامة؛ فإحدى النقاط الضرورية في القانون الجيد هي التوافق مع السياسات العامة؛ فلا يقع التعارض.

آيات وروايات

قانون «سيسادا» ضدّ الجمهورية الإسلامية

تتولّى البرلمانات أداء أعمال كثيرة، والحكومات تستند إلى الخطوات والأعمال تقوم بها. نفس قانون العقوبات الشامل هذا، الذي أصدره الأمريكيّون ضدّ الجمهورية الإسلامية، ضدّ إيران، هذا القانون المعروف بـ «سيسادا»؛ برلمانهم هو الذي أقره. طبعًا رئيس الجمهورية الديمقراطي في ذلك العام - وهو إنسان منافق خبيث السريرة، كان منافقًا وخبيث السريرة في آن، وداهية أيضًا، فقد كان أدهى من المسؤولين لدينا ويلاحظ المرء حقًا [هذا] في بعض الحوارات - قد وقع عليه. كان بمقدوره ألا يوقع، كان يدعي أنه يرغب في التعاون مع إيران في قضية الملف النوويّ وأمثال هذه الأمور، وأن يتماشى معها، لكنه وقع عليه رغم ذلك! أعدوا القانون الشامل في برلماناتهم، البرلمانات تتولّى أداء هذه الأعمال. يمكن للمجلس أن ينشط في هذا المجال.